«سائقة» تدهس طفلة في مشروع دمر وسائق دراجة نارية يهرب بعد صدم امرأة عند جسر الآداب

| الوطن

كشف عضو الجمعية السورية للوقاية من الحوادث بشير الصيطري عن توقيف سائق لصدمه امرأة قرب الأسد الجامعي، منوهاً بأن التوقيف مؤقتاً إلى حين الانتهاء من التحقيق.

كما وقع حادث بسيارة تقودها امرأة في مشروع دمر في الجزيرة ٢٣ حيث تم صدم طفلة عمرها ٩ سنوات، مشيراً إلى إصابة الطفلة بعدة كسور مع نزيف في البطن، مؤكداً توقيف السائقة في سجن كفرسوسة للنساء وحجز السيارة.

ولفت الصيطري إلى وقوع حادث بوساطة دراجة نارية مجهولة الرقم صدمت امرأة عند جسر الآداب، منوهاً بأن السائق لاذ بالفرار مع دراجته، على حين أسعفت المرأة إلى مشفى المواساة إثر إصابتها برضوض وسحجات.

وأشار الصيطري إلى قيام شرطة المرور بتوقيف سائق وحجز سيارته لصدمه فتاة بالعشرين من العمر على المتحلق الجنوبي أدى إلى كسر في الساق الأيمن تم إسعاف المصابة على أثره إلى مشفى الفيحاء، كما تدهور فان في جادات زين العابدين ما أدى إلى إصابة السائق وامرأة ومعها ابنتها، أسعفوا إلى مشفى المواساة وما زال التحقيق جارياً لغاية الآن.

هذا وحصل حادث لفتاة في منطقة المالكي من دراجة نارية مخالفة تم توقيف سائقها على الفور، كما صدم شاب بسيارة مجهولة أمام أفران ابن العميد لاذ سائقها بالفرار، ووقع حادث صدم لفتاة من سيارة مجهولة في منطقة عش الورور لاذ السائق بالفرار مع سيارته.

ولفت الصيطري إلى وقوع حادث صدم امرأة بوساطة سيارة في منطقة باب مصلى أمام النقل الداخلي تسبب لها بجرح في فروة الرأس، منوهاً بأنه تم حجز السيارة وتوقيف سائقها، على حين صدمت امرأة في منطقة السومرية ما أدى إلى كسر في الفخذ الأيسر، حيث تم حجز السيارة وتوقيف سائقها، كما وقع حادث صدم لطفل عمره ١٠ سنوات من سيارة مجهولة في منطقة السومرية.

وأكد الصيطري أن الجمعية السورية للوقاية من حوادث الطرق تنصح السائقين بتخفيف السرعة ووضع أحزمة الأمان أثناء السير، متمنياً للمصابين الشفاء العاجل.

حملة تعزيز اللقاح الوطني تستهدف ٢,٨ مليون طفل

قسيس: مسح كامل لكل أطفال سورية من عمر يوم حتى خمس سنوات

| محمود الصالح

بدأت اليوم الحملة الوطنية لتعزيز اللقاح الروتيني والتي تستمر حتى الخميس القادم وتستهدف جميع المحافظات للوصول إلى تلقيح ٢,٨ ملايين طفل من عمر يوم إلى عمر خمس سنوات.

وبين مدير الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة فادي قسيس لـ«الوطن» أن هذه الحملة تختلف عن حملات التلقيح ضد شلل الأطفال لأن الهدف من هذه الحملة إجراء مسح كامل لجميع أطفال الوطن من عمر يوم حتى عمر خمس سنوات لمعرفة إذا كانوا أخذوا حاجتهم من جميع أنواع اللقاحات وليس فقط للقاح شلل الأطفال، وخصوصاً في ضوء استعادة الكثير من المناطق من المجموعات الإرهابية التي كانت تمنع حصول الأطفال على اللقاح.

وأكد قسيس أن المواطن غير مطالب بأي وثيقة لتلقيح طفله ويستطيع اصطحاب طفله من عمر يوم إلى خمس سنوات إلى أي من المراكز الثابتة أو المحدثة وكذلك الفرق الجوالة التي تجوب الأحياء والقرى والتي ترتدي اللباس الموحد وتحمل مهمات رسمية بهذا العمل، وفي حال لم يكن لدى الأهل بطاقة لقاح أو إنهم فقدوا بطاقتهم القديمة يمكنهم تلقيح أطفالهم والحصول على بطاقة جديدة.

وأشار قسيس إلى أن البرنامج يستطيع الآن الوصول إلى جميع المحافظات السورية باستثناء المناطق التي تسيطر عليها المجموعات الإرهابية في إدلب والتي تمنع فرق التلقيح من الدخول إلى تلك المناطق أما المناطق الأخرى بما فيها الرقة والحسكة وريف حلب ودير الزور فيتم الوصول إليها بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري.

وعن حالات الإصابة في الحصبة أوضح قسيس أنه في العام الماضي ارتفعت النسبة بالإصابة في الحصبة ولكنها لم تصل إلى مرحلة الوباء بل تجاوزت النسبة المحددة وفوراً تم تنفيذ حملتين للتلقيح ضد مرض الحصبة في جميع المناطق السورية، علماً أن حالة الارتفاع كانت في ريف دمشق فقط، والآن الأمور ممتازة والحالات التي تردنا عن الإصابة بالحصبة هي ضمن النسبة المحددة ولا شيء يقلق في هذا الجانب.

جدير بالذكر أن عدد الكوادر التي تنفذ هذه الحملة اليوم تجاوزت ٨ آلاف عامل بين طبيب وفني وإداري وسائق في جميع المحافظات السورية.

برنامج سورية ما بعد الأزمة إعادة المواطنين إلى مناطق استقرارهم

القش لـ«الوطن»: ١٢ فريقاً حكومياً مختصاً بالعمل الاجتماعي والاقتصادي

| محمد منار حميجو

٣٠ جمعية تعمل في الغوطة بمختلف المجالات

كشف رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة محمد أكرم القش عن وضع خطة كاملة تم تسميتها سورية ما بعد الأزمة، موضحاً أنها تضم ١٢ فريقاً من الجهات الحكومية مختصة بالعمل الاجتماعي تم تقسيمها إلى مجالات عمل في الشق الاقتصادي والاجتماعي والنفسي وغيرها من المجالات الأخرى.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف القش: سيكون هناك برنامج تنموي شامل ينقسم إلى مرحلتين: الأولى ردم الفجوة بينما الثانية مرحلة التعافي التنموي، مشيراً إلى أن العمل في مرحلة ردم الفجوة سيتركز على البحث عن الخلل خلال فترة سنوات الأزمة لسده ثم تتم متابعة المؤشرات التنموية كما كانت قبل الأزمة ضمن أولويات.

وأوضح القش أن الهدف الأساسي من الخطة الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتنوعه وإعادة المواطنين إلى مكان استقرارهم المعتاد ثم إعادة الخدمات الأساسية التعليمية والتربوية، مضيفاً: بعدها نعمل على خدمات الصحة الأولية والإنجابية.

وأشار القش إلى أن هيئة تخطيط الدولة هي المنسق الأساسي في هذه الخطة ومناقشتها في صيغتها النهائية، كاشفاً أن التوجه العام في نهايته.

وعما يتعلق بموضوع الغوطة الشرقية تم وضع خطة تدخل سريع تستهدف ثلاثة أنماط من الأسر، الأول من تم استقبالهم في مراكز الإيواء وعددها ١٠ مراكز، والثاني ما تم استضافتهم من أقاربهم في مدينة دمشق، بينما النمط الثالث ما زال في مناطق الغوطة.

وأضاف القش: يتم العمل على تفعيل الجمعيات الأهلية في دمشق وريفها عبر لجنة الإغاثة العليا ومحافظة ريف دمشق ومديرية الخدمات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتم تقديم كل ما يحتاجون إليه الأهالي، مشيراً إلى أن هناك نحو ٣٠ جمعية تعمل كل في مجال عملها.

وأكد القش أنه يتم التواصل مع الأهالي الذين خرجوا من مناطقهم في الغوطة وتمت استضافتهم من أقاربهم لتقديم الدعم لهم أيضاً، مضيفاً: الشيء الإيجابي الذي يتم حالياً أن هناك جمعيات عملت على بناء الكوادر والتدريب المهني عبر اختيار أشخاص لديهم خبرة في مجالات معينة أو يحتاجون إلى معدات بسيطة لتطوير سبل عيشهم.

وأشار القش إلى أن دور الهيئة تنسيقي وتأهيلي وتدريبي إضافة إلى الدور في الحماية وتقديم الدعم النفسي، مضيفاً: لدينا وحدة الدعم النفسي التي تستقبل الحالات المعرضة للعنف وتحتاج إلى تدخل سريع.

وكشف القش عن حالات عنف تم علاجها عبر تقديم الإسعاف النفسي السريع والجلسات التي تساهم إلى حد كبير في إعادة المواطنين إلى حالتهم الطبيعية.

وأكد القش أنه تم بالتعاون مع الجمعية العلمية للمعلوماتية وضع ثلاثة نماذج لاستمارات، الأولى تحدد المواطنين الذين خرجوا من مناطقهم واحتياجاتهم بدءاً من الطعام وانتهاء بالألبسة، والثانية استمارة لم الشمل بين أفراد الأسرة، كاشفاً أنه تم لم شمل العديد من الأسر الذين تفرقوا.

وأضاف القش: بينما الاستمارة الثالثة للتأكد من وصول الاحتياجات إلى مستحقيها، مشيراً إلى أن هناك قاعدة بيانات موطنة على سيرفر خاص بكل الخدمات المقدمة في الغوطة في مديرية الخدمات الاجتماعية في الوزارة.

«مداد»: إشكاليّة المقاربة الرّاهنة لإعادة الإعمار أنها تضع العربة أمام الحصان

| محمد راكان مصطفى

بيّن تقرير صادر عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» حول إعادة الإعمار أنه ليس كل الإعمار إعماراً بالمعنى الإيجابي، ولا كل الهدم دماراً، ولا كل الدمار هداماً وسلبياً، بل إن بعضه إيجابي وبناء أكثر من كثير من البناء.

التقرير الذي حمل توقيع الدكتور سنان حسن بعنوان «في إعادة الإعمار بين تفكيك وإعادة تشبيك مداميك الجدار»؛ اعتبر أن الأكثر إشكاليّةً في المقاربة الرّاهنة لموضوع «إعادة الإعمار»، أنها تضعُ العَرَبة أمام الحصان، إذ إنها تَقفزُ، منهجياً، فوقَ استحقاقات تمهيديّة وتأسيسيّة حاسمة، ولا تتوقفُ على المُتعلّقات المهمّة خارجَ إطار المعمار (كالظّروف الأمنية المُناسبة، والإمكانات الاقتصاديّة اللّازمة، وتأهيل البيئة ما تحتَ وفوق العُمرانيّة، والإنسانيّة منها بالذات، وتلك اللازمة لإعادة الإعمار في البَشَر قبلَ الحَجَر، فضلاً عن التأسيس الفكريّ والتنظيريّ المتعلّق بمراجعة مفاهيميّة لثلاثيّة «الهُويّة» و«الحداثة» و«التراث»)، وإنّما لما يَصبُّ في الصُّلب والصميم من استحقاقات واجبة قبلَ الشّروع بالتصميم، وبفعل البِناء الفِعليّ، بل حتى قبلَ الحَديث عنه.

واعتبر التقرير أن أول ما يجب إعادة بنائه وإعماره، هو قطاع البناء والإعمار بحدّ ذاته، ليسَ لأنّه تهدّمَ بفعل الحَرب، وإنّما لأنّه، أوّلاً وأصلاً، أولى من غيره بالإصلاح والتحديث والتطوير، ولأنّه لم يُبنَ، في الأساس، على أُسُس رؤيوية سليمة.

وأكدَ التقريرُ ضرورة إعادة النظر في قطاعُ التعليمِ المعماري جَذرياً، في كُلِّ جوانبِ، وأوجُهِ، ومُندرجات، وبأدوات العمليّة التعليميّة المعماريّة المُتراجعة محَليّاً بقدْرٍ غير مناسبٍ، وهو ما يستحقُّ مبحثاً مستقلاً مُستَفيضاً.

إضافة إلى ضرورة رفع مستوى الثقافة والذائقة العامّة لقطاع الثّقافة والإعلامَ (المعمَاري) عن طريَق أداء وسَائل الإعلام لواجباتها في هذا الإطار، واستعادَة وزارة الثّقافة لدَورها في فنّ المعمار، بعدمَا تخلّت عنهُ لمصلحة المَرجعيّات الخدميّة والإداريّة والتقنيّة، والنقابيّة.

مع ضرورة إجراء معالجة قطاعُ التّشريع، والإدارة، والتنظيم (المعمَاري)، ولابد من جَذريّة مُؤسّساتيّة للعمليّة المعماريّة، فلا تُصادَرُ استقلاليّتُها أو تُلحَق بالحُقول الهندسيّة. كما ينبغي أن يعادَ النّظرُ في التّشريعات والآليّات الإجرائيّة الحاكمة والناظمة للمُمارسة المِهنيّة (نظام المُزاولَة، أسُس التخطيط، ضابطة البناء، مُصادرة العملَ العام، المُسابقاتُ المعماريّة.

مقاربة

وتساءل التقرير كيف، ومتى، تتمُّ مقاربة موضوع الإعمار بشكل عملانيّ، تطبيقيّ، وتنفيذيّ؟ وهل يتم العملُ على مشاريع عدّة في آن، أم على واحد محدَّد، كأنموذج اختباريّ ريادي، لا مشروعٌ مفرَداً يختزلُ كلَّ مشروع الإعمار الوطنيّ الواعد والموعود، ويستنزفُ كلَّ موارده العامّة والخاصّة، ويستأثرُ، دون سواه، بالرّعاية والاهتمامْ والإعلام؟ وأنه لا يُفترضُ أن يحوزَ على المشروعيّة أمام علامات الاستفهام (المشروع)، فلا يتحوّلُ مشروعُ الإعمار، برمّته، إلى نوع من الانتحار في المعمار، وهل من المقبول أن يكون المشروعُ متواضعاً، تخطيطيّاً وتنظيميّاً، وتصميميّاً، وحافلاً بالثقوب والعيوب، ومثالب الخلل والزلل، إن على مستوى المنهج (الآليّة الإجرائيّة)، أو الأُنموذج (المثال المُحتذى)، أو المُنتَج (كقيمة فنيّة)؟ أيكون في العاصمة، أم في مدينة عانت ويلات وتبعات الحرب، وارتبطَت برمزيّة الانتصار على مشروع الاستعمار والاستثمار في التدمير والتكفير؟ وهل من المناسب أن يكون من حيث المحتوى والموضوع، مجرّد مشروع استهلاكيّ تصحبه مادةٌ تسويقيّة دعائيّة شعبويّة، سطحيّةٌ حافلةٌ بالأطروحات والطروحات المتناقضة والمغلوطة؟ وإذا كان لابد من أنموذج خارجيّ يُحتذى (مع التحفّظ المشروع)، فهل يكون مدينةً بلا تاريخ وجغرافيا، وبلا عُمق حضاري، وبلا تجربة في عُمران ما بعد الحروب.

وتمنى معد التقرير ألا نكون أمام إعادة إنتاج رديء، لأنموذج رديء، فيكون شاهداً على رداءة المنهج، والأنموذج، والمُنتَج. وعليه، أن مشروعيّة المشروع، لا تتأتّى (فنيّاً ومهنيّاً... أخلاقيّاً ووطنيّاً... رَيعيّاً ومجتمعيّاً) ممّا يُروّجُ، بل ممّا يَتّبع من مَنهج، ويَتّبع من أنموذج، وما يكون عليه، بالنتيجة، كمُنتَج.

الطرقات

لفت التقرير إلى أنه لا يكفي أن ندرك أو نؤمنَ بأن التقدّمَ الفعليَّ في المعمار، والحداثة في العمران، لا يقاسان بحجم، و«كمّ» البناء، وإنما بالمعايير النوعيّة والكيفية منها، أو أنّهما (التقدّم والحداثة) لا يتناسبان طرداً، بل عكساً، مع ارتفاع الأبنية، ووجبَ أن ندركَ أيضاً (وقبل فوات الأوان) أنّهما لا يتناسبان طرداً، بل عكساً، مع عرض الشوارع وطولها، ولا يُقاسان بمساحة الإسفلت، وسَطوة الإسمنت، وبالقدرة على إبدال الأخضرَ بالرماديّ، والاستثنائيّ بالعاديّ، بل على العكس من ذلك تماماً، ولطالما كان الاتّساعُ في الطرقات ضيقاً، في حين رحُبت وتدفّقَت بالحياة، طرقاتٌ وزواريبُ ضيّقةٌ، وحارات، ولطالما كانت تُبنى المدن وحواضرُ العمران المتحضرة مدى الأزمان، للإنسان، لا للآلة والعرَبات. وما خلا مرحلةَ سوء فهم، وسوء تطبيق الحداثة، لم يكن هدفُ تخطيط المدن، أو تنظيمها، وتصميمها، جعلَ الحياة أسهلَ للمركبات، وأصعبَ، وأعقدَ للمشاة، بل العكسَ من ذلك تماماً.

ويرى التقرير أن زيادة عرض (وطول) الطرقات، هي مدعاةٌ، بالضرورة، ودعوةٌ مفتوحة للمزيد من عدد ومن سرعة السيارات، وللمزيد من الأخطار بأصنافها، بالتالي، ومن التلوث بأنواعه، ومن الاغتراب، والإقصاء، والنفي للإنسان داخلَ الأوطان. تلك هي النزعةُ المعاصرة في أكثر المدن والمجتمعات تقدُّماً وتحضّراً حقيقياً. فهي لا تُعلي السيّارات والعربات على السائرين والعابرين، ولا تحتفي بشقّها للمزيد من الطرقات وخصوصاً في الأرياف.

إغلاق مقر شركة الشهباء في البرامكة بسبب عدم الترخيص!

سرور: يمكن إخراج أي مواد من داخل المكتب وإعادة التشميع من جديد

| الوطن

وردت إلى «الوطن» شكوى مفادها إغلاق شركة الشهباء للنقل والشحن في البرامكة صباح أمس السبت، ما أدى إلى تضرر من لديهم بضائع أو أوراق ووثائق أرسلت إليهم من محافظات أخرى، وهو ما أدى إلى تجمع مواطنين أمام الشركة التي تم إغلاقها بالشمع الأحمر من محافظة دمشق.

«الوطن» تابعت هذا الموضوع مع المحافظة واتصلت مع عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق فيصل سرور لمعرفة أسباب الإغلاق، فقال: ورد إلى محافظة دمشق عدد من الشكاوى من سكان البرامكة حول وجود شركة للشحن غير مرخصة في منطقة سكنية تتسبب للسكان بالإزعاج والضرر، واستجابة لذلك قمنا بحضور قسم شرطة محافظة دمشق بالشخوص إلى المكان وطلبنا ممن وجدناهم في المقر المذكور للشركة إبراز الترخيص الممنوح لهم بفتح المكتب، مضيفا: بعد أن أكدوا عدم وجود الترخيص معهم تم أعطاؤهم فرصة لمدة ساعة لتقديم الترخيص، وبعد انقضاء مدة ساعة وعدم إبرازهم الترخيص طلبنا منهم إخراج ما يريدون إخراجه من داخل المكتب وتم إغلاق المقر بالشمع الأحمر بسبب عدم وجود ترخيص.

وأضاف سرور إن المحافظة على استعداد لإعادة فتح المكان وإخراج أي أوراق أو بضائع للمواطنين لعدم تعطيل مصالحهم وإعادة التشميع من جديد حتى الحصول على ترخيص رسمي. وبإمكان أي مواطن له بضاعة أو مواد الحضور اليوم الأحد صباحا أو في أي وقت إلى بلدية القنوات بحضور صاحب المكتب لإخراج أي مواد ووثائق من المكتب وإعادة تشميع المقر، وذلك بهدف مساعدة كل صاحب حق في هذه الشركة.

أخيرا: نتمنى من محافظة دمشق إلزام صاحب هذه الشركة بإخراج كل موجودات المكتب المغلق إلى مكان آخر ووضع إعلان عن مكان وجود هذه البضائع والأوراق. لأنه من غير المنطقي أن يتم استقدام البلدية وإزالة الشمع وإخراج البضاعة وإعادة التشميع في كل مرة يريد مواطن أن يأخذ الأمانات الموجودة له في مقر الشركة.